1. مسؤوليات محافظ الحسابات:

يتحمل محافظ الحسابات في الجزائر ثلاثة أنواع من المسؤوليات، وهي: مسؤولية مدنية، مسؤولية جزائية، ومسؤولية انضباطية أو تأديبية.

1.1. المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في الجزائر: وتتمثل في ما يلي:

- يُعد محافظ الحسابات مسؤول اتجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه ويعد متضامنا اتجاه الكيان أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عنه مخالفة؛
- لا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته، وأنه أبلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وأنه لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد إطلاعه عليها، وفي حالة معاينة المخالفة يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة؛
- يتعين على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد اكتتاب عقد تأمين لضمان مسؤوليتهم المدنية التي من الممكن أن يتحملوها أثناء ممارسة مهنتهم.

2.1. المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات في الجزائر: يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية طبقا لقانون الإجراءات الجزائية اتجاه كل تقصير في القيام بالتزام قانوني؛
- يُعاقب كل من مارس مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بطريقة غير شرعية بغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج. وفي حالة العود يعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس تتراوح مدته من ستة (6) أشهر إلى سنة واحدة وبضعف الغرامة. ويعد ممارسًا غير شرعي لمهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد كل شخص غير مسجل في الجدول أو تم التوقيف المؤقت لتسجيله أو شطبه من الجدول والذي يُمارس أو يواصل في أداء العمليات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.

ويعد كذلك ممارسا غير شرعي لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كل من ينتحل إحدى هذه الصفات أو تسميات شركة خبرة في المحاسبة أو شركة محافظة الحسابات أو شركة محاسبة أو أية صفة أخرى ترمي إلى خلق تشابه أو خلط مع هذه الصفات والتسميات.

3.2. **المسؤولية الانضباطية لمحافظ الحسابات في الجزائر:** يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية حتى بعد استقالتهم من مهامهم عن كل مخالفة أو تقصير تقني وأخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفه. وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن أن تُتخذ وفق ترتيب تصاعدي حسب خطورتها فيما يلي:

-الإنذار؛

-التوبيخ؛

-التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر؛

-الشطب من الجدول.

ويُقدم طعن ضد هذه العقوبات أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للإجراءات القانونية، وتُحدَّد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.